قبل التدرج إلى موضوع العرض لابد لنا من إعطاء نظرة شاملة حول عقد الكراء والقوانين العامة المتعلقة بهذا الخصوص ، حيث نجد " قانون 67. 12 " المتعلق بتنظيم العلاقات التعاقدية بين المكري والمكتري للمحلات المعدة للسكنى أو للاستعمال المهني ، ونجد قانون " 49. باعتباره يشمل القواعد والأحكام العامة لنظرية العامة للالتزامات.

Summarized by © lakhasly.com